فرماجو يبحث عن مخرج لتسوية أزمة الانتخابات في الصومال

أي مقترح لا يتضمن تراجع الرئيس عن تمديد ولايته مرفوض

أجبرت الضغوط وأعمال العنف التي عصفت بالصومال غداة تأجيل موعد الانتخابات الرئيس محمد فرماجو للبحث عن تسوية سلمية للخروج من الأزمة، وذلك بعد قبوله مناقشتها أمام البرلمان اليوم السبت، إلا أن المعارضة تؤكد أن أيّ مقترح للتسوية لا يتضمن التراجع عن تمديد ولاية الرئيس لن يكون مقبولا.

أزمة سياسية تنذر بحرب أهلية

مقديشو – يترقب الصوماليون مخرجات جلسة برلمانية صاخبة السبت حول أزمة الانتخابات، فيما تهيمن عليهم مخاوف من تجدد الاشتباكات التي شهدتها العاصمة مقديشيو، الأحد، بين قوات حكومية وأخرى موالية للمعارضة الرافضة لتمديد ولاية الرئيس محمد فرماجو لمدة عامين.

وقبل فرماجو الأربعاء المثول أمام البرلمان لإيجاد تسوية سلمية للأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد منذ إعلانه تمديد ولايته الرئاسية، ما ساهم في تهدئة الأجواء نسبيا، إلا أن المعارضة السياسية تشكك في نية الرئيس التراجع عن قراره السابق وتنظر بحذر إلى الخطوة.

وفيما يصنف مراقبون خطوة فرماجو ضمن خانة المناورة السياسية يقول آخرون إنها خطوة في طريق التهدئة وتجاوز الخلاف حتى إن لم تسفر عن نتائج في جلسة السبت.

شريف شيخ أحمد

فرماجو لن يستمر في حكمه في حال أصر على تمديد ولايته

ورجح أحمد عينب، وهو صحافي وأكاديمي، أن "الحكومة ستخضع لضغوط المعارضة والمجتمع الدولي، وستتخلى عن القانون الجديد، وستعود إلى طاولة المفاوضات لإيصال البلاد إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية".

وقال فرماجو إنه كان سيلتزم باتفاق سابق يدعو إلى إجراء الانتخابات قريبا لكن هذه المشاحنات السياسية عطلت الأمر. ولم يتخل صراحة عن مقترح تمديد ولايته.

ولم يذكر الرئيس المعارضة في خطابه لكنه ندد بشخصيات لم يسمها وجهات أجنبية "لا هدف لها سوى زعزعة استقرار البلاد". وقال عبدالرحمن عبدالشكور من حزب وادجير المعارض في بيان على فيسبوك ""خطابه لا معنى له، مهين وغير جدير بالاحترام".

وحث النائب البرلماني المعارض مهاد صلاد الشعب على التأكد من إجراء الرئيس للانتخابات.

وقال صلاد "فرماجو لم يذكر كيف يمكن حل الوضع السياسي الراهن، ولم يدعُ إلى مصالحة سياسية". وحذر من أن الجنود يأتمرون بأمر القيادة العشائرية.

وتتألف القوات المسلحة التي تشكلت في الآونة الأخيرة في الصومال من ميليشيات عشائرية كثيرا ما اقتتلت على السلطة والموارد.

وينتمي الرئيس إلى دارود، إحدى العشائر الرئيسية في الصومال. أما أغلب العسكريين الصوماليين في العاصمة فمن عشيرة هوية، وهي عشيرة أخرى كبيرة ينتمي إليها معظم زعماء المعارضة.

وقال رشيد عبدي المحلل المتخصص في شؤون القرن الأفريقي إن خطاب فرماجو "ترك الخيارات مفتوحة أمامه".

ويتبادل الفريقان اتهامات بالمسؤولية عن تأجيل إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية أكثر من مرة؛ جراء خلافات بينهما حول آلية إجرائها في بلد يحاول التعافي من تداعيات حرب أهلية اندلعت إثر انهيار الحكومة المركزية في 1991.

وهذا الوضع تأزم أكثر بالتزامن مع إقرار البرلمان، في 12 أبريل الماضي، مشروع قرار لإجراء انتخابات مباشرة خلال عامين، ما يعني تمديد ولاية الهيئات التشريعية والتنفيذية لمدة عامين.

وأثار هذا التمديد رفضا من المعارضة، التي يقودها مرشحون محتملون للانتخابات الرئاسية، وشركاء الصومال الدوليين، حيث انتهت ولاية البرلمان في 27 ديسمبر الماضي، فيما انتهت ولاية فرماجو، وهي من أربع سنوات، في 8 فبراير الماضي.

والثلاثاء دعا رؤساء ثلاث ولايات فيدرالية (من أصل 5)، هم رؤساء كل من هيرشبيلي وجلمدغ وجنوب غرب الصومال، ورئيس إقليم بنادر ورئيس الحكومة الفيدرالية، إلى إجراء انتخابات "بشكل عاجل"، في رفض للتمديد.

وقال شريف شيخ أحمد، الرئيس الصومالي الأسبق (2009 – 2012)، رئيس كتلة المرشحين المحتملين في سباق الرئاسة، إن "الرئيس فرماجو، المنتهية ولايته، لا يمكنه فرض إملاءاته على البلاد، ولن يستمر في حكمه في حال أصر على التمديد لمدة عامين".

وشدد شيخ أحمد، في تصريح لوسائل إعلام محلية، على أن "الشعب تذوق طعم الدكتاتورية ولن يعود (إليها) ثانية، وعلى الرئيس المنتهية ولايته العودة إلى مائدة المفاوضات، والكف عن تمديد ولايته".

ورفضًا لتمديد ولاية فرماجو انسحبت وحدات من الجيش من ثكناتها في إقليم شبيلي الوسطى (جنوب)، وهو ما أثار مخاوف من حدوث تمرد في جيش لا يزال في طور التأسيس بعد الحرب الأهلية.

وقال شريف روبو، وهو قائد عسكري متقاعد، إن "التركيبة القبلية الهشة في الجيش، منذ انهيار الحكومة المركزية، تجعله عرضة للمزيد من الانشقاقات، في حال مواصلة المعارضة السياسية تحريض الجيش ضد الدولة".

ورأى أن "إعلان وحدات من الجيش تمردها، رفضا لتمديد ولاية فرماجو، قد يكون بداية للمزيد من الانشقاقات، ما قد يؤدي إلى مواجهات مسلحة داخل الجيش".

وشدد على أن "انشغال الجيش وتدخله في العملية السياسية حدث خطير في بلد كهذا، ويمهد لمرحلة يكون فيها الجيش لاعبا في العملية السياسية".

وحذر من أن هذا الوضع "قد يتيح لحركة الشباب (المتمردة) فرصة ثمينة لاستعادة قرى وبلدات مهمة خسرتها في السنوات الماضية أمام القوات الأفريقية والصومالية".

وبجانب الجيش أعلن مسؤولون في شرطة مقديشو انشقاقهم وانضمامهم إلى المعارضة.

وحذر وزير الأمن الصومالي، حسن حندوبي، الثلاثاء قادة المعارضة من أن يصبحوا "ملاذا آمنا لجماعات إرهابية وعصابات مسلحة" من أجل زعزعة أمن العاصمة.

الضغوط تحاصر رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون

لندن – أثار الكشف بأن رقم الهاتف المحمول الشخصي لبوريس جونسون متاحٍ على الإنترنت منذ 15 عاما مخاوف تتعلّق بالأمن القومي البريطاني الجمعة، في معلومات تأتي على وقع تحقيقات أخرى مرتبطة بسلوكيات رئيس الوزراء.

وكان فتح تحقيق الأربعاء بما سمّي فضيحة "وول بايبر غيت"، وتتعلّق بتجديد الشقة التي يشغلها جونسون في 11 داونينغ ستريت مع خطيبته كاري سيموندز وطفلهما، وهي شقة أوسع من تلك الموجودة في 10 داونينغ ستريت حيث مقر إقامته الرسمي. وبلغت قيمة تجديد الشقة 200 ألف جنيه إسترليني (278 ألف دولار) وفقا لوسائل إعلام.

وكشفت تقارير إعلامية أن جونسون كان لا يزال يستخدم هذا الأسبوع رقما هاتفيا ظهر في بيان إعلامي منذ العام 2006 عندما كان نائبا معارضا في البرلمان.

وعندما تم الاتصال بالرقم الجمعة، جاء في رسالة تلقائية أن الهاتف مغلق، و"يرجى إعادة المحاولة لاحقا، أو بعث رسالة نصّية".

ويعطى الوزراء في بريطانيا هاتفا محمولا للاستخدام الرسمي، ويحصلون على إحاطات أمنية من وكالات الاستخبارات بشأن حماية اتصالاتهم.

وسبق أن دفعت مشاركة جونسون رقمه الشخصي مع سياسيين ورجال أعمال كبار وقادة أجانب، كبير الموظفين المدنيين لديه، إلى حضّه على تغييره، وفق تقارير صدرت مؤخرا. ولم تنفِ داونينغ ستريت أيا من هذه التقارير.

وقال مستشار الأمن القومي السابق بيتر ريكتس لشبكة "بي.بي.سي" إن بإمكان الدول المعادية والعصابات الإجرامية الوصول إلى تفاصيل اتصالات جونسون. وأفاد أن تغيير شخصية قيادية رقم هاتفها "خطوة احترازية أمنية أساسية في هذه الأيام".

وأشارت النائبة عن حزب العمال المعارض ريتشل هوبكنز إلى أنها أثارت هذه المسألة والقلق الذي تتسببه على نطاق واسع خلال جلسة استماع برلمانية عقدت الأسبوع الجاري.

وقالت على تويتر، إن الأمر كان لتجنب "تداعيات أمنية واضحة وأخرى تتعلّق بجماعات الضغط، فضلا عن خطر الابتزاز".

لكن وزيرة الدولة في وزارة الداخلية فكتوريا أتكينز قالت إن رئيس الوزراء "يعرف أكثر من أي شخص آخر مسؤولياته عندما يتعلّق الأمر بالأمن القومي".

وقالت أتكينز لإذاعة "تايمز" قبيل انتخابات محلية مرتقبة الخميس المقبل إنها تعتقد أن سكان المملكة المتحدة عموما "غير مهتمّين" بهذه القضية.

وأظهر استطلاع لـ"يوغوف" نشر ليل الخميس الجمعة أن الحزب المحافظ الحاكم لا يزال متقدّما على العمال بفارق 11 نقطة (44 في المئة مقابل 33)، رغم أن الكشف عن الموضوع يأتي في وقت تسلّط فيه الأضواء على جونسون على خلفية تجديد مكلف لديكور شقّته في داونينغ ستريت ورسائل نصيّة تبادلها العام الماضي مع قطب الصناعة جيمس دايسون. كما أثار الإعلام مسائل تتعلق بسوء إدارة أزمة كوفيد – 19.

فكتوريا أتكينز

جونسون يعرف جيدا مسؤولياته تجاه الأمن القومي

وقال مدير الأبحاث السياسية لدى "يوغوف" أنتوني ويلز لصحيفة "ذي تايمز" التي أشرفت على الاستطلاع إن "حزب العمال ركز معظم حملته على (مسائل) الفساد. لا يعني ذلك إنها لن تؤثر".

ويواجه جونسون ضغوطا لتوضيح الجهة التي تحمّلت كلفة تجديد شقّته في داونينغ ستريت البالغة وفق تقارير 200 ألف جنيه إسترليني، علما أن مخصصاته لا تتجاوز 30 ألف جنيه.

وأعلنت لجنة الانتخابات الأربعاء أنها ستفتح تحقيقا في القضية، قد تنتهي بإجراء تحقيق من جانب الشرطة.

ويطالب حزب العمال حاليا بتحقيق رابع في المسألة تجريه المفوّضة البرلمانية للمعايير القادرة على فرض عقوبات منفصلة على نواب محددين.

وقالت المفوّضة كاثرين ستون إنها لن تكشف أسماء أي من النواب الذين سيخضعون للتحقيق إلى ما بعد انتخابات الأسبوع المقبل.

ووصف جونسون الخميس السجال بشأن عملية تجديد الشقة بأنها "مهزلة قائمة على الهراء".

ويقول رئيس الوزراء إنه تحمّل بنفسه التكاليف. لكنه كان رفض مرارا خلال جلسة مساءلة عاصفة في البرلمان الأربعاء توضيح مصدر الأموال في البداية.

وقال مساعده السابق دومينيك كامينغز الذي التزم الصمت منذ مغادرته منصبه في ديسمبر الماضي، إن جونسون أراد تمويل الأشغال في الشقة من أفراد متبرعين، وإنه رد آنذاك على رئيس الوزراء بالقول إن هذه المشاريع "مناقضة للأخلاق وسخيفة، وربما غير قانونية".

إيلي كوهين: طائراتنا قادرة على الوصول إلى إيران

القدس – صعّد وزير المخابرات الإسرائيلي إيلي كوهين من نبرة التحذيرات التي تصدر عن بلاده بشأن الاتفاق النووي الذي ترفضه بين إيران وقوى عالمية، وقال إن الحرب مع طهران ستلي إحياءه حتما.

ويستكشف الرئيس الأميركي جو بايدن احتمالات عودة بلاده إلى الاتفاق النووي الموقع في 2015 لاحتواء برنامج إيران النووي بعد انسحاب سلفه دونالد ترامب.

وبالتزامن مع ذلك كثفت إسرائيل دعواتها لتطبيق المزيد من القيود الصارمة على التكنولوجيات والمشروعات الحساسة التي تمتلكها إيران.

واستبعدت إيران قبول فرض أي قيود إضافية على أنشطتها، واستأنفت هذا الأسبوع محادثات غير مباشرة مع مبعوثين أميركيين في فيينا بشأن عدول إيران عن انتهاكاتها لبنود الاتفاق في مقابل رفع العقوبات التي أعاد ترامب فرضها.

وكرر كوهين موقف إسرائيل الذي أقر بأنها لا تعتبر أنها مقيدة بالجهود الدبلوماسية في هذا الصدد، وقال "اتفاق سيء سيدفع المنطقة نحو الحرب بسرعة".

وأضاف "أي طرف يسعى لمنافع قصيرة الأمد يجب أن يكون واعيا بالمدى الطويل... لن تسمح إسرائيل لإيران بالحصول على أسلحة نووية. إيران ليست لديها حصانة في أي مكان. طائراتنا يمكنها أن تصل إلى أي موقع في الشرق الأوسط وبالطبع إلى إيران".

وأكد أن على القوى العالمية منع إيران من "زعزعة الاستقرار في دول أخرى" وتمويل الجماعات المسلحة إضافة إلى حرمانها من سبل تخصيب اليورانيوم وتطوير صواريخ باليستية.

وخيم ما بدا أنه هجمات تخريب متبادلة على سفن بين إيران وإسرائيل على محادثات فيينا إضافة إلى انفجار في مفاعل نطنز الإيراني لتخصيب اليورانيوم ألقت إيران مسؤوليته على إسرائيل. وأرسلت إسرائيل وفودا من مسؤولين كبار إلى واشنطن هذا الأسبوع لمناقشة الملف الإيراني مع مسؤولين أميركيين. وقال البيت الأبيض إن الدولتين الحليفتين متفقتان على "التهديد الكبير" الذي يشكله سلوك إيران في المنطقة.

وقال جلعاد إردان سفير إسرائيل في واشنطن إن إدارة بايدن ستتشاور مع إسرائيل بخصوص أي اتفاق نووي جديد رغم أنه قال إن احتمالات ذلك لا تبدو كبيرة. وقال لمحطة "كان" الإذاعية الإسرائيلية العامة "نرى للأسف أن الإيرانيين سيرفضون مثل تلك المناقشة"، في إشارة إلى إصرار طهران على العودة إلى الاتفاق الأصلي الذي وصفه ترامب بأنه محدود النطاق والوقت.

استنفار إسرائيلي

وأضاف "لكن إن اتضح أننا كنا مخطئين ونجح الأميركيون في التوصل إلى نقاش بشأن اتفاق مختلف وأفضل سنكون بالتأكيد جزءا من المناقشة. أوضحنا ذلك وإدارة (بايدن) ترحب بذلك طبعًا".

ويأتي التصعيد الإسرائيلي في وقت كثفت فيه الأجهزة العسكرية استعداداتها لمواجهة محتملة مع إيران.

وقال وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس إن الجيش الإسرائيلي يعمل "طيلة الوقت" على تحديث الخطط الخاصة "باستهداف المنشآت النووية الإيرانية، ومستعد للعمل بصورة مستقلة"، في وقت بات فيه سيناريو توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية لإيران مطروحا بقوة.

ونقلت هيئة البث الإسرائيلية عن غانتس قوله لقناة "فوكس" الأميركية إن "إسرائيل رصدت أهدافا كثيرة في إيران، إذا تم المساس بها فإننا نُصيب قدرة النظام في طهران على تطوير قنبلة نووية".

وأضاف "إذا تم وقفهم (وقف الإيرانيين) من قبل العالم فهذا جيد جدا، وإذا لم يتم ذلك فنحن ملزمون بالدفاع عن أنفسنا".

مقتل العشرات في إسرائيل نتيجة حادث احتفال ديني

القدس – قتل ما لا يقل عن 44 شخصا سحقا في حشد خلال احتفال ديني في إسرائيل الجمعة، فيما وصف رئيس الوزراء المكلف بنيامين نتنياهو الحادث بأنه "كارثة كبيرة".

وحدث التدافع عندما احتشد عشرات الآلاف من اليهود المتشددين عند قبر الحاخام شمعون بار يوشاي لاحتفال لاك بوعومر السنوي الديني الذي يشمل الصلاة طوال الليل والأغاني والرقص.

وقال شهود عيان إن "الناس تعرضوا للاختناق أو السحق تحت الأقدام في ممر ضيق مزدحم".

وقالت خدمة ماجن ديفيد ادوم للإسعاف إن "طائرات هليكوبتر نقلت الجرحى إلى مستشفيات في شمال إسرائيل". وقال الجيش الإسرائيلي إن "قوات البحث والإنقاذ والفرق الطبية هرعت إلى مكان الحادث".

ووصف مسؤولو الإسعاف الحادث بأنه تدافع وقالوا إن 103 أشخاص أصيبوا في ما وصف بأنه تدافع. وقال شهود إن من بين الضحايا أطفالا.

وقال شلومو كاتز (36 عاما) "كنا نقف وننتظر أصدقاءنا وكنا ندخل للرقص وفجأة رأينا مسعفين من ماجن ديفيد ادوم يهرولون". ثم رأى سيارات الإسعاف تخرج "الواحدة تلو الأخرى" وأدرك أن خطبا ما حدث.

وأضاف "تنحينا جانبا بينما كانت سيارات الإسعاف تخرج وتدخل وانتظرنا حتى تمكنا من الخروج ببطء".

ويعتبر هذا الضريح من أقدس الأماكن في العالم اليهودي وهو موقع مزار سنوي.

وتم تنظيم هذا التجمع في تحد لمسؤولي الصحة الذين أبدوا تخوّفهم من أن الازدحام يمكن أن يؤدي إلى الإصابة بكوفيد – 19.

وكتب نتنياهو الذي أعلن حدادا وطنيا يوم الأحد في تغريدة على تويتر "سنجري تحقيقًا شاملاً وجادًا ومعمقًا لضمان عدم تكرار مثل هذه الكارثة".